Journal of Business and Environmental Sciences
Volume: 3(2), Page: 212-231
https://doi.org/10.21608/JCESE.2024.279176.1056
ISSN: 2974-3117
E-ISSN: 2974-3125

Research Article

Corporate Governing in Appearance: An Unintended Consequence of Governing Corporations

Khalid Al-Adeem *

Accounting Department, College of Business Administration, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.

* Correspondence: kra3case@gmail.com

Abstract: The article is mainly about the possibility of using corporate governance as a means of signaling to the market that the actions of executives are governed. This is possible in theory by putting in place corporate governance mechanisms while their effectiveness might not be as should be. The assumption is that corporate executives are more powerful than all corporate stakeholders and other parties involved in the corporation. Corporate executives can utilize the appearance of governing their behavior while they are unleashed to opportunistically behave. Two types of individuals can suit the appearance of a corporate governor while they are not: illiterate individuals whose knowledge in accounting, finance, and business is weak and individuals who are willing to cooperate with the executives The argument presented in the article is important to parties financing the corporation's operations, mainly, shareholders. This article is an extension to the stream in the literature that the corporate model of conducting business is a challenge. We probably have not yet fully understood it.

Keywords: Corporations; Governance; Appearance; Opportunism; Human Nature

APA Citation: Al-Adeem K. (2024). Corporate Governing in Appearance: An Unintended Consequence of Governing Corporations. Journal of Business and Environmental Sciences, 3(2), 212-231.

Received: 24 March 2023; **Revised**: 2 April 2023; **Accepted:** 24 April 2023; **Published: 30** April 2024
The Scientific Association for Studies and Applied Research (SASAR)
https://jcese.journals.ekb.eg/

Copyright: © 2024 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.

الحوكمة الصورية للشركات المساهمة : التَّبَعيَّة غير المقصودة لموجة الحوكمة

خالد العديم

قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية. kra3case@gmail.com

الملخص: تتناول هذه المقالة بشكل أساس إمكانية استخدام حوكمة الشركات، كوسيلة للإشارة إلى السوق، أنَّ تصرفات المديرين التنفيذيين تخضع للرقابة، وهذا ممكن من الناحية النظرية من خلال وضع آليات حوكمة الشركات، في حين أن فعاليتها قد لا تكون كما ينبغي، فالافتراض أنّ المديرين التنفيذيين للشركات أقوى من جميع أصحاب المصلحة في الشركات والأطراف الأخرى المشارِكة في الشركة، يُمْكن للمسؤولين التنفيذيين في الشركات الاستفادة من صورية التحكم في سلوكهم، بينما العنان لهم للتصرف بشكل انتهازي غير محكوم. هناك نوعان من الأفراد يُمْكن أن يتناسبوا مع صورية حوكمة الشركة وهم ليسوا كذلك: الأفراد الأميون الذين تكون معرفتهم بالمحاسبة والمالية والأعمال الضعيفة، والأفراد الذين هم على استعداد للتعاون مع المديرين التنفيذيين، إنّ الجدل المقدم في هذا المقال مهم للأطراف التي تموّل عمليات الشركة المساهمة، وبشكل رئيس المساهمين. تُعدُّ هذه المقالة امتدادًا للتيار البحثي الموجود في الأدبيات القائل: بأن نموذج الشركة في إدارة الأعمال يمثل تحديًا، ربما لم نفهم الأمر بالكامل بعد.

الكلمات الافتتاحية: الشركات ، صورية الحوكمة ، الانتهازية ، الطبيعة البشرية .

مقدمة الدراسة:

يعتبر انفصال الملكية عن الإدارة في أنموذج الشركات المساهمة أبرز التحديات، فأنموذج الشركة المساهمة عبارة عن: أنموذج أعمال ابتدعه الإنسان، مواكبًا به حاجته لرأس مال من الضخامة بمكان، لدرجة أنّ فرادى الأثرياء وإن اجتمعوا له لم يُمكّنوا مِن ضخِّ الأموال لإقامتها، فتوجهت الأنظار إلى الأفراد طمعًا بما عندهم من مدخرات، وتطميعًا لهم باستبدالها بشهادات متداولات، إنْ شاء حفظها؛ لتحصيل ربحٍ مقسوم، أو باعها متربصًا عند تباين الأسعار.

استوجب جهل الأفراد في إدارة الأعمال وتشغيل الشركات إلى استجلاب مَن لديهم خبرات في الإدارة وتشغيل الشركات، وقد ركموا الخبرات، ومن البشر قلة من توفرت بهم هذه الإمكانات؛ قد حمل وكان ممكّنٌ بهذه القدرات، وهذه قدرات قلّما نجدها في البشر، فمجموعةٌ من البشر تحتاج إلى قائدٍ فذٍ وحيدٍ ذي مؤهلات، إنّ القائد بحق هو القادر على العمل من خلال الآخرين والأخريات، "فالقادة الذين يقودون الشركات الدولية سبّاقون تاريخيًا؛ حيث يجمع لهم منظومات وتقنيات ومالٍ وعقيدة؛ لإدارة العالم كمنشآت مترابطة اقتصاديا" (Barnet كما أحيل له في Clark، 1996: 297).

إلا أنّ الطمع وتغليب الذات يتغشى هذه القدرات، وفي حالات تتعارض مصالح هذه الكفاءات ومصالح المخلوقات؛ حتى مصالح من لهم في الشركة مملوكات، فكان لزامًا ضبط سلوك تنفيذي الإدارات بمجالس الإدارات.

إنّ لكل آلية حدودها وقيودها، فكما أنّ المراجع الخارجي كآلية لتمثيل مصالح الطرف الغائب في العَلاقة التعاقدية المتمثلة في الشركة المساهمة، قد تأخذ الصورية دون الحقيقة؛ فكذلك الحال بالنسبة لآليات حوكمة أنموذج الشركة المساهمة، تجادل هذه الدراسة أنّ ثَمّةَ احتمال أنْ تكون الحوكمة الصورية تَبِعة غير مقصودة لموجة حوكمة الشركات المساهمة، يتمحور الإشكال في صورية الحوكمة أنّ الأطراف قد تتعامل مع الشركة المساهمة التي تربطهم بها مصالح، على أنها محوكمة حقيقة، فوجود مثل هذه الطمأنة قد تكون عاملاً بألّا تقوم هذه الأطراف الخارجية، وبخاصة المستثمرين لما يجب أن يقوم به من كان له مال مضخوخ في شركة مساهمة تدار من قبل غيره.

تنطوي هذه الدراسة بعد مقدمتها على سبعة أقسام، فالقسم التالي يُظهر أنّ الشركات أظهرت للوجود طبقة اجتماعية في المجتمعات فتحولها إلى مجتمع ملكية (equity)، يليه قسم يناقش ما أبرزته الشركات المساهمة للمحاسبة من تحديات، وفي أقسامها: الرابع والخامس والسادس؛ تُبيّن الدراسة مقصود الحوكمة، وأنّ آليات الحوكمة موجودة منذ أزلٍ ليس بقصير، وأنّ استحداث تشريعات تأتي فقط تأكيدًا على المسؤوليات المقررة تاريخيًا، من غير جديد للعَلاقة التعاقدية في أنموذج الشركة المساهمة، وفي القسم السابع: تُناقش الدراسة جدلية ظاهرية (صورية) حوكمة الشركات المساهمات وتَبِعاتها على الواقع، لتختم الدراسة في قسمها الثامن.

2- الشركات تحوّل المجتمعات لتُظْهِرَ للوجود طبقة اجتماعية:

تحولت الكثير من المجتمعات إلى تجمعات بشرية، حاملة أسهم شركات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية: أضحى أفراد المجتمع

ممن يُمَثِّلونَ محاسبيًا بالملاك؛ أي مَن يُمَثِّلون جانب حقوق الملكية في قوائم الشركات المساهمة المطروح أسهمها للتداول في سوق المال (مينك، 2001؛ Anonymous & Harper، 1999؛ Berendon، 2003؛ Chabrak، 2011؛ Davis، &Tapscott Ticoll، 2003؛ 2009؛ Prins، 2004؛ Smith، 2003، 2004).

فهم مساهمون في تمويل تشغيل الشركات المساهمة، في حين لا يساهمون في إدارتها، ولا يساهمون في حوكمتها، ففرادى المساهمين متكئون على الوسطاء، فهم مساهمون في الشركات المساهمة، عن طريق شركات وبيوت أموال تتولى شراء وبيع مساهمات الأفراد في الشركات المساهمة، فهم حقيقةً غير صانعي قراراتهم الاستثمارية (Anonymous & Harper، 1999؛ Berendon، 2003؛ Tapscott & Ticoll، 2003).

ومن جهة المؤسسات المالية المساهمة مباشرة في الشركات المساهمة، فلا رغبة عروم لديها في عضويات مجالس الإدارة محوكمة إياها (Tapscott & Ticoll، 2003)، حيث تصل إلى قراراتها الاستثمارية؛ بناء على معادلات محددة سلفًا، الأمر الذي لا يحيجوها للتأكد من سير الإدارات التنفيذية التي تدير الشركات المُساهِمةُ والمُستثمِرَةُ فيها (Tapscott & Ticoll، 2003).

فحوكمة الشركات المساهمة في جملتها محوكمة من قبل غير ملاكها، وهذا مدعاةٌ للسؤال عن فاعليتها، وأيضًا إلى إمكانية أنْ تكون الحوكمة صورية كأحد حالات تطبيقها، فالضغط على توفير حوكمة يُوجِد حاجة إلى إيجاد حوكمة، فإن كانت صورية، فَثَمّةَ إرسال رسالة لجمهور المستثمرين مضمونها: توفير ضمانة على أداء الإدارات التنفيذية المحوكمة، وإرسال مثل هذه الرسالة في سوق المال قد يكون له تَبِعات غير مقصودة من موجة الحوكمة، التي ضربت وتضرب عالم الشركات والمنظومات، فقد يجعل المهتم بأمر الشركة المساهمة لأغراض استثمارية، أنْ يقتنع أنّه قد كُفِيَ مؤونَة متابعةِ الشركة المساهمة، والقيام بالواجب الذي يفرضه عليه قراره الاستثماري.

إنّ هذا التوقع ليس غريبًا في سوق الشركات المساهمة، فلا يزال جمهور المساهمين يُعامِلون رأي المراجع الخارجي النظيف الخالي من أي تحفظ، أنّه ضمانة خلو القوائم المالية من أي تحريف واحتيال، في حين أنّ المراجعة الخارجية لا تضمن خلو القوائم المالية من الاحتيال، وهذا البون بين المتوقع وواقع الحال، يوصم في أدبيات المحاسبة والمراجعة بـــ"فجوة التوقعات" (expectation gap).

3- ظهور الشركات المساهمات، وبروز التحديات:

نتيجةً لما تتمتع به المحاسبة من مرونة؛ فإنها تستجيب إلى حاجات الأعمال والاقتصاد ووحداته الاقتصادية (العديم، ب2020؛ 2024أ؛ 2024ب؛ مقبول للنشر؛ Al-Adeem, 2017a, 2020, 2021a, 2021b, 2022 2023a; Al-Adeem & Fogarty, 2010; Al-Hazzani & Al-Adeem, 2020; Anderson, 1977; Belkaoui, 1995; Boedker & Chua, 2013; Burchell et al., 1980; Chambers, 1960, 1984; Chatfield, 1977; Cowan, 1968; DR Scott, 1926; Hatfield, 1924; ;Hopwood, 1987; Lehman, 2005; Littleton, 1966/1981; Merino, 1993; Montgomery as cited in Nelson 1949 (Vatter, 1963; Yamey 1947)، فمن بين استجاباتها حثيث المحاولات في المحاسبة، إلى بِناء وتطوير ووضع أنموذج للتقرير المالي وغير المالي للشركات المساهمة؛ حيث أظهرت الحاجة إلى رأسِ مالٍ كبيرَ الحاجةِ إلى طرق تمويل غير معهودة في نماذج الأعمال السابقة للشركة المساهمة وجودًا.

ففي الشركة الفردية، وشركة الأشخاص، والشراكات المؤقتة التي كانت تنظّم لغايات معينة، ثم ما تنفك أنْ تنقضي تصفيةً بانتهاء غرضِ إنشائها التي قد قامت إدارتها على الثقة؛ التي كانت حاضرةً بين الممولين حافظة لهم من كل شكٍ وريبة، فكانت الحضارة الإسلامية شاهدة على نمو أنموذج شركات المضاربة (العديم، 2014أ)، وشهدت إيطاليا نموًا في المغامرات أو الشراكات الجريئة (adventure) (Baskin & Maranti،1997).

ثَمّةَ عاملٌ مشترَكٌ بين جميع نماذج الأعمال السابقة لأنموذج الشركة المساهمة، فكان الممولون وإن لم يديروا الأعمال على دراية وكفاية من العلم بأمور التشغيل، فكان المالك أو الملاك يمولون نماذج الأعمال التي يختارون ممارسة الأعمال من خلالها؛ حتى يديرونها أو يشاركوا في إدارتها؛ مُطّلعين على دقائق أمورها وتشغيلها، كما أنّ الثقة كانت حاميةً لهم (Baskin & Maranti،1997)، كما أنّ معشر الملاك لأسس القياس المحاسبي مدركون، فقد أبَانَ Chambers & Wolnizer (1991) أن الشركاء في شركات الأشخاص، قادرين على فهم وإدارك الدفاتر المحاسبية الممسوكة على أساس التكلفة التاريخية، وعلى أساس القيمة العادلة.

في المقابل فإن ممولوا الشركة المساهمة في حقيقتهم خارجها، فهم خارجيون عن أعمال وتشغيل الشركة المساهمة، الأمر الذي يستحيل معه متابعتهم لعملياته اليومية وتشغيلها، فأوكِل تشغيلها إلى مديرين تنفيذيين ليسوا بمالكين، فبرز تحدٍ للمحاسبة لم تتجاوزه حتى تاريخه، فالتحدي يتمحور حول كيفية التقرير والإفصاح للمهتم بشأن المنشأة، وبخاصة ممولوها من حملة الأسهم وحملة الدَّيْن، عن آثار العمليات والأحداث ذات الأثر المالي على المركز المالي للمنشأة.

فمنذ ظهور هذا التحدي (Al-Adeem, 2017a, 2021; Al-Adeem & Fogarty, 2010; Alharbi & Al-Adeem,

2022; Al-Hazzani & Al-Adeem, 2020; Alshiban & Al-Adeem, 2022; García, 2017; Merino, 1993; Previts & Merino, 1998) دأب المنظرون في المحاسبة والمنظمات المحاسبية الأكاديمية والمعاهد والمجالس المحاسبية المهنية إلى تطوير نظرية للمحاسبة المالية، إلا انّه لم يُكتب القبول لأي منها حتى تاريخه (الحميّد، 2009؛ العديم، 2010، 2011، 2017أ، 2017ب، 2020، 2024أ، 2024ب، مقبول للنشر؛ 2019، Al-Adeem, 2017a, 2017b, 2017c; 2019a, 2019b; 2019c; 2021b; 2022; 2023a, 2023b; 2023c; 2024; Al-Adeem & Fogarty, 2010; Al-Adeem & Hessa, 2023; Alharbi & Al-Adeem, 2022; Al-Hazzani & Al-Adeem, 2020; Alshiban & Al-Adeem, 2022; Beaver, 2002; Belkaoui, 2004; Brearey, & Al-Adeem, 2019; Chatfield, 1977; Coetsee, 2010; Gaffikin, 1987; García, 2017; Ijiri, 1967; King, 2006; Lee, 2009; Statement on Accounting Theory and Theory Acceptance (SATTA) , 1977).

فانحرف الاهتمام لتطوير إطارٍ مفاهيميّ للمحاسبة المالية، فيكون بديل النظرية المحاسبية حتى حين (الحميّد، 2009؛ العديم Al-Adeem ،2022a؛ Brearey, & Al-Adeem ،2019؛ Wolk et al. Gore, 1992; Kieso et al., 2004 ،2004)، كما طوّرت المجالس المحاسبية المهنية نماذج للتقرير المالي على سبيل المثال: المجلس الأمريكي للمحاسبين المرخص لهم (American Institute for Certified Publish Accountants (AICPA)) الذي أصدر تقريره عام 1994 والموسوم بـــ" "Special Committee on Financial Reporting" والمعروف أيضًا بـــ" Improving Business Reporting - A "Customer Focus"، والمعروف بنموذج جنكيز (Jenkins Model) للتقارير الشركات المساهمة، وقد تلته محاولات جادة أخرى على سبيل المثال: تقرير الأعمال (Business Reporting)، وتقرير الأعمال الموسع (Enhanced Business Reporting).

إلا أنّه لم يُثمِرْ عن أيٍ من هذه البدائل والمحاولات تحديدٌ لمحتويات قوائم وتقارير الشركة المساهمة، التي بها يتم تمام تبليغ الأطراف ذات العَلاقة بالشركة المساهمة ــ وبخاصة مموليهاــ عن الآثار المالية للأحداث والعمليات التي تمر بها المنشأة والظروف التي تعصف بها، فما تنفك أنْ تُفاجِئ السوق المالية حول العالم بسقوط شركات مساهمة، كان قد تم مراجعة قوائمها المالية وتقريرها من قبل مراجع خارجي، يُظْهِر استقلالاً عن إداراتها التنفيذية، وتم توجيهها وحاكميتها من قبل مجلس إدارة مُحوكِمْ استمد أعضاؤه سلطانهم عليها نظامًا.

لمْ تكن الأسواق المالية المتقدمة التي لها الاقتصاديات المتقدمة حواضن، أحسن حالًا من غيرها في حدوث جلجلة؛ نتيجة سقوط كبار شركاتها المساهمة، من التي تم مراجعة قوائمها المالية وتقاريرها من قبل شركات المراجعة العالمية الكبرى.

4- مقصود الحوكمة:

يُقصد بها التسيير والتوجيه والإشراف على المنظومات لُغويًا[1]: " التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة، ويرى آخرون أنها كلمة تَعني لُغويًا: نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية؛ تدعيمًا للشفافية والموضوعية والمسؤولية" (معراج وآدم، 2012: 5).

وفي الممارسة العملية والأدبيات العلمية والمهنية ثَمّةَ عدة مصطلحات قُصِدَ بها الإشارة إلى آليات وإجراءات الإشراف وتوجيه إدارة الشركة المساهمة منها: الحوكمة، الحاكمية[2] (العنزي & داود، 2012، الرفاعي،2014، الكساسبة، 2012)، الإشراف

[1] أورد موقع المنشاوي للدراسات والبحوث الاثراء التالي حيال المقابل اللغوي لمصطلح Governance: (متاح على الرابط https://www.minshawi.com/vb/showthread.php?t=8819 آخر زيارة 2024/1/10.

"المفهوم اللغوي: هناك عدد من المقترحات المطروحة: حكم الشركات – حكمانية الشركات – حاكمية الشركات – حوكمة الشركات – بالإضافة إلى عدد من البدائل الأخرى، مثل: أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركات، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة وغيرها، وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّ هناك مؤيدون للاختيار الأول وفقًا لما ورد من تفسير مركز المشكاة، ولكن من ناحية أخرى تتفق عدد من الآراء على استبعاد "حكم الشركات" (لما للكلمة من دلالة أنّ الشركات هي الحاكمة أو الفاعلة، مما قد يعكس المعنى المقصود)، كما تم استبعاد "حكمانية" لما يرتبط في بنائها اللغوي من آنية أو تشابه وتماثل، وهو ما يضيع المعنى المقصود، وكذلك يتم استبعاد "حاكمية " لما قد يحدثه استخدامها من خلط مع إحدى النظريات الإسلامية المسماة "نظرية الحاكمية" والتي تتطرق للحكم والسلطة السياسية للدولة. كما يُرى استبعاد البدائل المطروحة الأخرى لأنها تبتعد عن جذر الكلمة فيما يقابل Governance باللغة الإنجليزية؛ ومِن ثَمَّ فإن "حوكمة الشركات" على وزن (فوعلة) تكون الأقرب إلى مفهوم المصطلح باللغة الإنجليزية، حيث تنطوي على معاني الحكم والرقابة من خلال حِمة رقابة داخلية (Governing Body) أو هيئة رقابة خارجي (Regulatory Body) ، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المصطلح قد تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمَجْمَع اللغة العربية، وقد استحسنه عدد من متخصصي اللغة العربية ومنهم من مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ولذا فمن المقترح استخدام "حوكمة الشركات" كمرادف لمفهوم(Corporate Governance) ".

[2] تلحظ انتشار هذا المصطلح في الأدبيات الحوكمة الأردنية والفلسطينية.

والتوجيه، الحكمانية (عبد الجبار وآخرون، 2012)، الرقابة على أعمال التيسير3 (الهدى، 2016).

ولقد استقر مَجْمع اللغة في القاهرة على مصطلح حوكمة (السياري، 2018)، وعليه فـ"..."حوكمة الشركات" على وزن (فوعلة)... [وهي] الأقرب إلى مفهوم المصطلح باللغة الإنجليزية؛ حيث تنطوي على معاني الحكم والرقابة من خلال جهة رقابة داخلية (Governing Body) أو هيئة رقابة خارجية" (المنشاوي، 2012)، فلا تخرج التعاريف في الأدبيات المحاسبية، وربما غيرها عن التحكم بالعَلاقات عن طريق التنظيم والرقابة، فيعرّفها معراج وآدم (2012: 7) بالقول أنها"... النظام، أي وجود نظم تحكم العَلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد، وتحديد المسئول والمسئولية."

5- في وجود آليات الحوكمة منذ الأزليات:

صَحِبَ انهيار عملاق الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية شركة إنرون (Enron) وشركة (WorldCom) بداية الألفية الحالية حراك حكومي من لدن حاكم جمهوري؛ حفظًا لثقة ممولي الشركات المتداول اسهما في سوق المال الأمريكي، فمن المعلوم عقيدة الجمهورين في الولايات المتحدة الأمريكية إيذاء عدم التدخل بتنظيم وتقنين الأسواق، إنّ كون حكومة حاكم جمهوري ينظّم سوق أموال أقامت أمر سوقها على السوق الحر، يشير إلى عِظَمْ الخطب الذي حلّ بأنموذج الشركة المساهمة؛ حيث كانت شركة آرثر أندرسون (Arthur Anderson) قد راجعت حسابات كلتا الشركتين، الأمر الذي تسبب في حراك حكومي؛ نتج عن تشريع جديد كان الأقوى في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ إصدار قانوني الأوراق المالية عامي (1933، 1934)م عَقِب الكساد الكبير الذي عقِب انهيار سوق المال الذي دكّ الاقتصاد الأمريكي عام (1929م) واستمر حتى عام (1933م)، فوقّع الرئيس الجمهوري جورج - الابن - (دبليو بوش) قانون إصلاح المحاسبة للشركات وحماية المستثمرين" (Company Accounting Reform and Investor Protection)، والمعروف بقانون عام (2002م) (Act of 2002)، أو (2002) (Sarbanes–Oxley Act of) (ساربانس أوكسلي) (أو SOX اختصارًا)، وكان مما قامت به إدارة الرئيس: بوش - الابن - احتلال العراق بحجج ثبت لاحقا أنها واهية، فبركتها عقول داهية ونفذتها أيدي سياسة إدارته (Tinker، 2004)؛ لإبعاد الرأي العام والعموم وأفراد المجتمع عن عظم الهول الذي زلزل السوق الأمريكي عام (2001م) (Prins، 2004)، فكان احتلال بلد وُضِع تحت الحصار عقد زمان، ثم غزوه بكل العداد والعتاد؛ تصرّفٌ في حقيقته جبان ولكنه مبررٌ (براغماتيا)، فالغاية مبررة الوسيلة.

فبعد الهجوم الأميركي الشرس على البلد العربي الأعزل، توجهت الأنظار وعقد المؤتمرات من وزير الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى وزير دفاعها (Prins، 2004: 292)، عاكسًا التحول في اهتمام أفراد المجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي سلم الاحتياجات، الحاجة للأمن أهم من باقي الحاجات، حتى من جمع الدولارات وتعظيم الاستثمارات.

فلم يأتِ قانون ساربانس أوكسلي (SOX) لأنموذج الشركة المساهمة بجديد، عدا استحداث مجلس الإشراف على شركات المساهمة (المملوكة لأفراد المجتمع) ((Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB)، وإنما جُل ما أتى به كان من باب التأكيدات، فأكّد على آليات الرقابة على إدارتها التنفيذية وتوجيها وتسييرها، وعزّز الإشراف عليها، مؤكدًا على مسؤولية الإدارة التنفيذية ومراجعها الخارجي، على ما ورد في القوائم المالية للشركة المساهمة، كما أكّد على مسؤولية الإدارة التنفيذية من وجود نظام رقابة داخلي، والذي على المراجع الخارجي تقويمه أثناء عمل المراجعة الخارجية، كما أكّد القانون على دور لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة، وعلى دورها المتعامل مباشرة مع المراجع الخارجي للشركة المساهمة، ووقايته من تدخلات الإدارة التنفيذية.

فالإشراف والرقابة على الشركات المساهمة ليس حديث إجراء أو آلية، فهي ليست حلٌ ابتُكر، بعد أن تم نشر بحث (Jensen) (Meckling) & (1976م)، وهذا البحث ليس كما يدعي البعض (رقية وآخرون، 2012م) كشفًا أو تطويرًا لنظرية الوكالة؛ لتكون شرحًا للعَلاقة التعاقدية بين الإدارة التنفيذية للشركة المساهمة وممولها، وإنما تنظيرًا لها كبديل من البدائل التي من الممكن النظر من خلالها لهذه العَلاقة التعاقدية، فمشكلة الوكالة تولد وتوجد كما ذكر (Jensen) & (Meckling) (1976م) في أي تعاونٍ بين اثنين، فمتى داهم الشك خُلد أحد طرفي العَلاقة وجدت الوكالة مشكلةً، وليس طريقٌ تخفّ به حدتها إلا بتحمل تكاليف، وهي تكليف الوكالة، لقد قام العديم (مقبول للنشر) بشرح تطبيق نظرية الوكالة على أنموذج الشركة المساهمة، وتتبع فراج وآخرون (تاريخ النشر غير معروف) تطور الإرشاد والتوجيه والإشراف على الشركات، فقسم تطورها على النحو التالي:

المرحلة الأولى: (1932 :1995م): وهي مرحلة مبدئية.

المرحلة الثانية: (1995 :2000م): ظهور مصطلح الحوكمة.

المرحلة الثالثة: (2000م):(الآن): حتمية الحوكمة.

---

3 أصطلح العرب في شمال أفريقيا بخاصة في الجزائر على وسم الأعمال وإداراتها بأعمال التيسير.

وقد يصنّف آخرون التطور التاريخي للإرشاد والتوجيه والإشراف على الشركات المساهمة بطريقة أخرى (على سبيل المثال: معراج وآدم، 2012م)، إلا أنّه ثَمّةَ شبه اتفاق على أنّ الكساد الكبير (1929 :1933م) في الولايات المتحدة الأمريكية، حرّك الحكومة للاضطلاع بدورٍ في ضمان الإرشاد والتوجيه والإشراف على الشركات المساهمة، التي يتداول أفراد المجتمع أسهمها بإيجاد آلياتٍ فيها تسيير وتوجيه وإرشاد الإدارات التنفيذية لهذا الأنموذج من الشركات، فآليات السوق ليست كفيلة بضبط السوق كما كان يُظَنُّ.

وعليه فالتوجيه والإرشاد والإشراف على الشركات المساهمة ترشيدًا لعملياتها، وتحقيقًا لأهدافها التي من أجلِها دُشِّنت، ليس إبداع حديث، أو لشبيه انهيارات الشركات التي شهدها آخر القرن السابق وافتتح بها الألفية الحالية مانعة، فهي موجودة في أنموذج الشركة المساهمة، وإنما تم، ويتم التأكيد عليها بعد كل حدث عظيم عصف بالسوق المالية، كاستجابة من الحكومة؛ لإعادة الثقة بالسوق وطمأنة المتعاملين من أن شرطي وحارس السوق مراقب له ومتدخّل ومصرفٌ لشؤونه4.

6- استحداث تشريعات؛ تأكيدًا على المسؤوليات المقررة تاريخيًا:

إنّ أنموذج الشركة المساهمة غير فعاّل كما يُظّنُّ، بل في أمسّ الحاجة إلى إعادة النظر والتنظير (العديم، مقبول للنشر؛ 2024أ، 2024ب؛ Al-Adeem، 2017a؛ Al-Adeem & Al-Sogair، 2019م)، فثَمّةَ مَن اقترح النظر إليه على أنه عقد شركة مضاربة، بين الإدارة التنفيذية للشركة المساهمة وممولِيها (العديم، 2024أ، 2024ب، مقبول للنشر)، كما أنّ عقد شركة المضاربة أنموذجًا مناسبًا لحوكمة الشركة المساهمة (Amer & Sajjad، 2014).

فبعد كل حزمة انهيارات لشركات في السوق أسهمها متداولات، وكل موجة انخفاضات في السوق عاصفات؛ تُوضع المراجعة الخارجية تحت المجهر؛ لتكون مرمى الإصلاحات (العديم، 2018)، وتفعيل آليات ضبط سلوك رؤساء الشركات، وليس ثَمّةَ حقبة من حِقب التاريخ لم تشهد عاصوف ضرب سوق مال، فمنذ ظهور الشركة المساهمة أنموذجًا مقبولًا في الأعمال؛ والويلات في الأسواق المالية حاضرات، فبعد أنْ شهدت المملكة العربية السعودية في سوق المال في سنة (2006م) انهيارات؛ كانت ردة الفعل لائحة محوكمة الشركات، والتي مرّت خلال الأعوام (2009، 2015، 2017، 2023،2018م) بتطورات وتعديلات؛ لتخطو نحو الحوكمة خطوات، وبعد الكساد الكبير في الولابات المتحدة الأمريكية سُنَّ قانونا الأوراق المالي عامي (1933، 1934م)، وكان قانون (ساربانس أوكسلي) (SOX) ردة فعل حوكمة الولايات المتحدة الأمريكية عام (2002م)، بعد انهيار شركات من ذوات الأحجام في السوق أسهمها متداولات.

إن لائحة حوكمة الشركات شأنها شأن قانون (ساربانس أوكسلي) (SOX) لأنموذج الشركة المساهمة، لم تأتِ بجديد، إنّه وإنْ كان قانون (ساربانس أوكسلي) (SOX) قد استحدث مجلسًا جديدًا للإشراف على الشركات؛ فإن لائحة حوكمة الشركات قصرت دون هذا الاستحداث؛ لذلك أتت دراسة العديم (2017ب)5 لتوصي بإنشاء مجلس للإشراف على الشركات في المملكة العربية السعودية.

أتت لائحة حوكمة الشركات مؤكدةً ما انطوى عليه أنموذج الشركة المساهمة، من أليات رَقابة وتفعيل لها، على سبيل المثال: دَور مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة التي كانت قد اقتُرحت منذ المرحلة المبدئية لحوكمة الشركات، التي أشار لها فراج وآخرون (تاريخ النشر غير معروف)، ومن الإجراءات المؤكد عليها أنّ تفعيله يُضيف تكلفة على الشركات، ومنها وجود نظام رَقابة داخلي، وإضافة مهمة تقويمه من قبل المراجع الخارجي.

إنّ من المعلوم أنّ نظم الرَقابة الداخلية جزء من النظام المحاسبي لأي منظومة، فلا بد من الرَقابة داخليًا على موارد المنشأة والمنظومة، وهذا الدور الذي أُنيطت به المحاسبة منذ الأزل، ونجحت فيه، فخدمت أرباب الموارد الاقتصادية تاريخيًا (العديم، 2024أ، Al-Adeem، 2022a؛ A Statement of Objectives of the American Accounting Association، 1936؛ Chatfield،1977؛ De Rover, 1956, as cited in Belkaoui, 2004؛ Hackett & Mobley، 1976م، Hendriksen & Breda، 2001م)، فكانت المحاسبة فاعلة في الدور الذي لأجله نشأت، ولكن في أنموذج أعمال يغيب فيه المالك عن الأعمال، فلا يُشغّل الشركة ويتخذ قرارات متعلقة بمواردها غير المالك، ثَمّةَ تحدٍ بارز وأنموذج الوكالة في الشركة المساهمة مغاير للوكالة التي وظّفها الإنسان في نماذج سبقت الشركة المساهمة، فكان في نماذج الأعمال التي سبق أنموذج الشركة المساهمة وجودُ توكيلٍ لغير المالك في مواردها تصرفًا، ولكن المالك كان حاضرًا فيحاسبه، فطوّرت المحاسبة من تقنياتها؛ لتكون للمالك معينةً على محاسبة وكيله (العديم، 2024أ، Al-Adeem، 2022a؛ Katz، 1930م؛ Yamey، 1947م).

أوجد انفصال الملكية عن الإدارة في أنموذج الشركة المساهمة حاجةً لأَنْ تخدمَ المحاسبةُ سيدين ذوا مصالح متعارضة

---

4 لشرح عن مصطلح الشرطي في نظام السوق المفتوح انظر العديم (مقبول للنشر).

5 عزى العديم (2017ب: حاشية رقم 4 صفحة 253) فضل هذه التوصية للأستاذ الدكتور: عبد الرحمن الحميّد - رحمه الله - الذي أضافها للبحث عند تحريره والتعليق عليه قبل نشره، وقد تقدم ذكر فضل وشكر الحميّد في بحث العديم (2017ب).

(Brandies 1914م ص 56 كما تم الإحالة إليه في DeLong 1992م ص 212)، وهذا واقعٌ عملي (Carey، 1946م)، فخدمة مصلحة أحدهما تضرّ بمصلحة الآخر، وهذا أنموذجٌ في الأعمال عجيب، قد أوجد تحديًا للمحاسبة، ما تنفك جاهدةً التغلب عليه.

إنّ المحاسبة نجت من النقد بأساليب بلاغية في الترويج؛ لقدرتها على خدمة المستخدم الخارجي لمنتجات المحاسبة المالية ومخرجات أنظمتها (Nahapiet, 1988; Thompson, 1991; Young, 2003)، ووظيفة المراجعة الخارجية لا تنفك تُنْتَقَدُ بعد كل انهيار يشهده سوق ماليٌّ، فمفهوم استقلال المراجع الخارجي حقيقةً خيالٌ وسرابٌ (العديم، 2024ب)، ويُروَج هو الآخر له بلاغيًا (Reiter & Williams، 2004م)، فاستحالة تحقق الاستقلال حقيقةً تبقي فقط على ظاهرية المفهوم وجودًا في الوجود، فتكون صورية المراجعة الخارجية من الضرورة بمكان؛ للإبقاء على أنموذج الشركة المساهمة.

إن جدلية ظاهرية (صورية) المراجعة الخارجية للشركات المساهمة (العديم، 2024ب؛ Al-Adeem، 2015م، 2022م) مصحوبةً بعدم قدرة المحاسبة على تصوير الحقيقة الاقتصادية القائمة عليها الشركة المساهمة (,.White et al، 2003م)، تجعل من وظيفة الحاسبة بناء الحقيقة الاقتصادية للشركة المساهمة؛ ليشاهدها المستخدم الخارجي، فتجادل Hines (1988) إلى القول بأنّ المحاسبة تبني الحقيقة، فالحقيقة المحاسبية التي يتم تبليغها وتوصيلها للمستخدم المخدوم من قِبَل المحاسبة، هي حقيقة مبنية محاسبيًا (Hines، 1988م)، ما جعل الحقيقة المحاسبية خلافية (العديم، 2024ب؛ Al-Adeem, 2024; Bayou et al., 2011; Briloff, 1966, 1981; Chambers & Wolnizer, 1991; Conway, 2020; Cowan, 1965; Hines, 1988; Houghton, 1987; Kirk, 2008; Lee, 2006a, 2006b, 2009; MacNeal, 1939; Macintosh, 2006; Macintosh et al. 2000; Mattessich, 2009, 2014; Morgan, 1988; McKernan & Kosmala, 2007; Nahapiet, 1988; Parker et al. 1996; Rutherford, 1985, 1988; Stewart, 1988; Williams, 2006).

فعندما يعكف المراجع الخارجي على القوائم المالية وتقارير الشركات المساهمة مراجِعًا لها، فهو مدرك بعدم وجود حقيقة مطلقة، ومن الموضوعية بمكان، وإنما حقيقة مشروطة بمدى تمثيلها متطلبات معايير المحاسبة المالية (الحميّد، 2009م)، فمعايير المحاسبة المالية هي الحقيقة في المحاسبة المالية (Previts كما تم الإحالة له في Al-Adeem، 2017a).

حاول أكاديميون في المحاسبة تبرير وظيفة المراجعة الخارجية، على سبيل المثال: برّرت Wallace (1980م، 1987م، 2004م) وظيفة المراجعة في أنموذج الشركة المساهمة اقتصاديًا، وكذلك فعل مقترحو البحث الواقعي في المحاسبة في الوقت المعاصر، دعاة مدرسة شيكاغو في المحاسبة (Chicago School of Thought) (Watts، 1974؛ 1977، 1983؛ Watts & Zimmerman، 1978، 1979، 1981، 1982، 1983، 1986، 1990)، كما اقترح غيرهم نماذج أخرى أكثر واقعية في تنظير وظيفة المراجعة في أنموذج الشركة المساهمة وتبرير الحاجة إليها (Al-Adeem, 2022b; DeZoort et. al., 2012; 2015; Ronen, 2006; 2010; Ronen & Sagat, 2007; Taylor et. al., 2003; Wallace, 2004).

إن التفاوت في التبرير حتى وقتنا المعاصر، يبيّن عدم اكتمال تنظير وظيفة المراجعة الخارجية في أنموذج الشركة المساهمة، حتى أنّه إلى فترة السبعينيات لم توجد نظرية للمراجعة الخارجية (Schandle، 1978م)، ولايزال باب تنظير المراجعة غير مؤصد (Robertson، 1988م)، وإنْ كانت ثَمّةَ كتب ظهرت في بداية القرن المنصرم سطّرت إجراءات المراجعة الخارجية (Montgomery، 1916م) إنه وإن كانت فلسفتها قد وضعت في مستند بداية الستينات ميلادية (Mautz & Sharaf، 1961م)، إلا أنها لم تنطوِ على إطارٍ نظري متكامل للمراجعة الخارجية، حيث أكدا (Mautz & Sharaf) (1961م) أنّ ما قدماه من مفاهيم ليست مكمولة.

إن كثرة تقنين وتنظيم المراجعة الخارجية قد تجعلها مكلّفة على شركات المراجعة الخارجية؛ مما يساهم في رفع رسوم المراجعة الخارجية على الشركات المساهمة، الأمر الذي قد يؤثر على قيمة الشركات المساهمة؛ وبالتالي استفادة ممولوها، الأمر الذي يوجب أن تؤدى المراجعة الخارجية، فتقدم بطريقة مُثلى اقتصاديًا (economically optimal)، ولاسِيَّما أنّ كثرة التقنين والتنظيم لمهنة المراجعة الخارجية قد يجعلها مكلفة على شركات المراجعة، مما يجعل تركها أمثل اقتصاديًا، فلطالما كانت المراجعة الخارجية خط تشغيل خاسر بالنسبة لشركات المراجعة، ولطالما كانت أتعاب خدمات غير المراجعة جوهرية، وأكبر من أتعاب خدمات المراجعة (Cottell and Perlin، 1990)، فكان نمو أتعاب غير المراجعة منتظمًا على عقود، ففي التسعينيات نمت أتعاب خدمات غير المراجعة من (12%) إلى (32%) (Ashbough، 2004م)، وفي عام (1998م) بلغت الأتعاب التي حققتها شركات المراجعة الأربع الكبرى من خدمات المراجعة والمحاسبة (34%) من إجمالي إيراداتها؛ محققةً انخفاضًا، بعد أن كانت تشكّل (70%) عام (1976م)، في حين أنّ نسبة أتعاب خدمات غير المراجعة ارتفعت من (15%) إلى (40%) (Turner 2000م كما تم الإحالة إليه في Beattie et al. 2001: 4)، وفي عام (2000م) بلغت أتعاب خدمات غير المراجعة لشركات المراجعة (3,7) بليون مقارنة بـ (1,2) بليون (Arthur Levit - كما تم الإحالة إليه في - Bogle 2002: W1).

إن من شأن جوهرية أتعاب غير المراجعة أن تؤثر على تأدية المراجع لخدمات المراجعة، حيث تحرص شركات المراجعة على الاحتفاظ بخدمات المراجعة؛ لتبقى في السوق، ولتحصل على ما يسمح به النظام، ومعايير المراجعة مِن تقديم خدمات غير

المراجعة لعميل المراجعة، فلم يمنع (SOX) شركات المراجعة من تقديم خدمات الزكاة والضريبة لعميل المراجعة، وكذلك لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، والتي أوضح البحث المحاسبي التجريبي وجود عَلاقة بينهما في المملكة العربية السعودية (العديم، 2015). فـلا يتوقع المراجع "في فقد مثل هذه الأتعاب الجانبية حتى لو اضطر إلى التغاضي عن التقرير عن التجاوزات التي يمارسها العميل" (أبو الخير، 1428 هـ)، فـ"بعض شركات المراجعة تتساهل في عملية تقييم أتعاب المراجعة؛ أملاً في الحصول على عميل مهم، وتتوقع تعويض الفروق في الأتعاب من خلال الخدمات الاستشارية الأخرى" (ال عباس، 1428)، فقد يقبل أتعاب مراجعة متدنية؛ رجاءً في أن يتم الحصول على خدمات استشارية من نفس العميل (الشاطري والعنقري، 1426 هـ)، ولقد حذّر (Arthur Levvit) رئيس هيئة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1993:2000)م، والذي عاصر انهيار عملاق الطاقة (Enron)، وقد نشر حديثه عام (1998م) الموسوم بـ"لعبة الأرقام"، والذي يُحال له في المقالات الأكاديمية، كذلك نشر كتابًا عام (2002م) وسماه بـ"Take On the Street" (استعادة الشارع (أي شارع وول ستيريت Wall Street)، وقد تحدَّث عام (2002م) ليشارك نظرته وحكمه على مجريات أحداث (Enron)، فممَّا قال: لايزال مسموحٌ للمراجع تقديمَ خدمات الضريبة، الأمر الذي يراه مضرّرًا للمراجعة الخارجية.

كما يجادل أبو الخير (1428 هـ) أنّه بإمكان المراجع الخارجي الدخول بائتلافات مع شركات مراجعة بتبادل الترشيح؛ للحصول على خدمات غير المراجعة، عندما يقدم خدمة المراجعة لعميل المراجعة (أبو الخير، 1428)، إلا أن دراسة قد اتخذت من سوق المراجعة في المملكة العربية السعودية ميدانًا أبانت عدم وجود ظاهرة التبادلية (reciprocity) بين شركات المراجعة في المملكة العربية السعودية (العديم، 2018).

7- جدلية ظاهرية (صورية) حوكمة الشركات المساهمات وتبعاتها:

إنّ ظاهرية (صورية) المراجعة الخارجية وجدلية الحقيقة المحاسبية سياقٌ تعمل فيه آليات التوجيه والإرشاد والإشراف على الشركات المساهمة، وحوكمة إداراتها التنفيذية وتفعيل الرَقابة والمراجعة الداخلية، وهذا السياق مهمٌ الإلمام به؛ كونه يصوّر الوقائع في بيئة المحاسبة على نحو واقعيٍ، وليس افتراضي (أي ليس كما أُفْتُرِضَ لها)، فقد أمعن النظر (Fogarty & Rogers) (2005م) في شأن المحللين الماليين للشركات المساهمة، فجعلوهم جزءًا من نظرية المؤسسة (institutional theory)، فالشركة المساهمة يُنظر لها على أنها مؤسسة (institution) (DiMaggio and Powell؛ 1983م)، فتكون الأطراف ذات العَلاقة جزءًا من هذه المنظومة، وقد وُجِدت تطبيقات شتى في المحاسبة في بلدانٍ ودولٍ عدةٍ (على سبيل المثال.Al-Twaijry et al ، 2003؛ Carpenter, V. L., & Feroz، 2001؛ Collina et al.، 2009؛ Fogarty، 1996؛ 2021 Guerreiro, et al.؛ Khadaroo، 2005؛ Lou، 2005؛ Pillay & Kluvers، 2014؛ Scapens & Varoutsa، 2010؛ Sudibyo & Jianfu، 2015؛ Tsamenyi et al.، 2006)، ولقد توسع توظيف نظرية المؤسسة (institutional theory) لشرح وفهم كيف يتطور الفساد للدرجة التي يصبح فيها مقاوم لإجراءات مكافحته (Luo، 2005)، وقد استنار (Pillay، Kluvers) (2014م) بنظرية (Lou) (2005م) في شرح الفساد ليجدا وجاهتها، فالإمكان أن توجد موانع كشف الفساد في نظام المنظومة، الاحتيال على سبيل المثال عبارة عن: نظام يعمل من خلال النظام في المنشأة (Bayou & Reinstein، 2001م)، إنْ لم يتم اكتشاف نظام الفساد فلن يتم اكتشاف الاحتيال.

إنّ آليات الرَقابة الأخرى أحد الوجهات التي قصدها مصلحو أنموذج الشركة المساهمة، والتي من الممكن أن تطبّق ظاهريًا؛ لترسل إشارات للمتعاملين في السوق، أنّ وضع شركتهم التي فيها أموالهم مستثمرَة محوكمةٌ كما يجب وكما تطلّب النظام، إلا أنّه قد تُقلِّد شركاتٌ شركاتٍ مفعّلةٍ للحوكمة، فتفسّر نظرية التقليد أو المماثلة (mimicking theory) سلوك بعض الشركات في سوق المال مِن التي ترسل إشارات للسوق؛ لتظهر كالتي تطبّق آليات الحوكمة، فتقترح نظرية التأشير أو إرسال الإشارات (signaling theory) وقد تعمد الشركات إلى إرسال ما ترغب إرساله للمتعالمين في السوق، ومنها أنها مُحوكَمَةً في حين أنها أخذت من الحوكمة صورتها,

فإلى أي مدى قد تعمد منشأة إلى إيجاد هذه الآليات، من غير تفعيل لها تفعيلاً كما أُريد بها، مقلدةً منشآت قد أوجدت هذه الآليات مفعلةً حق التفعيل، فليس جميع في السوق على قدر العلم والفهم للممايزة بين الشركات المُحوكَمة، وتلك التي أخذت من الحوكمة ظاهرها فكانت حوكمتها صورية.

إنّ مما يصعّب حوكمة الشركات المساهمة وجود طرف في العَلاقات التعاقدية المتداخلة (of contracts nexus)، يعتبر أقوى الأطراف من حيث تعمقه في عمليات وتشغيل الشركة المساهمة، وصنع قراراتها اليومية، بالإضافة إلى المعلومات التي يمتلكها، مقارنة بجميع أطراف العَلاقات التعاقدية المكونة للشركة المساهمة، فهو بذلك قويٌ؛ مقايسةً بحملة الأسهم الضعفاء (Roe، 1994؛ Tapscott & Ticoll، 2003)، فهو الحاضر في العمليات اليومية، وهم الغائبون (passive) (العديم، 2011؛ Al-Adeem، 2022a، 2023b؛ Merino، 1993)، فالبعض يحمل الأسهم للحظات؛ ربما ثوانٍ معدوداتٍ (Sikka & Stittle، 2019)، وكذلك حال المستثمرين الذين يوظفوا مستشارين لإدارة أموالهم.

تقوم صناعة توفير الاستشارات المالية وإدارة استثمارات الأفراد على البيع والشراء باستمرار؛ ليحْصُل وسطاء التعامل على عمولاتهم (Anonymous & Harper، 1999م)، فليس من مصلحتهم أنْ ينصحوا عملاءهم الاحتفاظ بما حازوا عليه من أسهم (Anonymous & Harper، 1999)، الأفراد بشكل عام راغبون في أنْ يكون ثَمّةَ مَن هو أعلم منهم فيما يختارون (Anonymous & Harper، 1999)، فلعها طبيعة بشرية أنْ يستعين الإنسان بمن هو أعلم منه، فيظنُّ أنه قد حصّن نفسه ضد ما يجهله، لكن ثَمّةَ تَبِعات لإدخال وسيطٍ بينهم وبين الشركات المساهمة، منها إضافة مستوى إلى مشكلة الوكالة (Bricker & Chandar، 2000)، فالمستوى الأول من الوكالة كائنٌ بينهم وبين وسيط التعامل، وهم الوسطاء والوكلاء الذين يتولون إدارة استثماراتهم، والمستوى الثاني من الوكالة حاصلٌ بين هؤلاء الوسطاء والشركات المساهمة المستثمر فيها (Bricker & Chandar، 2000)، الملاحظ أن محاولات حل مشكلة انفصال الملكية عن الإدارة في أنموذج الشركة المساهمة تأتي بمتطلبات من مموليها ومشكلات أخرى عليهم التعامل معها.

كما أن بعض الجهات الرَقابية على السوق المالية غير محفزّة، لمشاركة المساهمين في حوكمة الشركات المساهمة التي يساهمون بها، فعلى سبيل المثال: هيئة الأوراق المالية (SEC) على السوق الأمريكية كانت معطلّة في أزمنة؛ لتدخل المساهمين في القرارات التشغيلية للإدارة التنفيذية (Tapscott & Ticoll، 2003)، كما أنّ من المعلوم أنّ نظام الشركات لا يعطي الحق لحامل السهم، الولوج إلى مقر الشركة المساهمة الحاملِ أسهمها، فيطلب فتح الدفاتر والسجلات المحاسبية لاطلاعه، إنّه وإنْ اعتبره النظام مالك، فهي ملكية من نوع خاص، فهو يملك الأسهم، فمكليته ليس ربيطة أصل أو مملوك معينٌ بذاته في الشركة المساهمة، فملكية في أصول وممتلكات الشركة المساهمة هي ملكية شيوع.

إنّ الغلبة في أنموذج الشركة لمساهمة هي نسبيًا للتنفيذيين، فجلُّ باقي أطراف العَلاقات التعاقدية إنْ لم يكن جميعهم هم من المغلوبين؛ بما في ذلك الطرف الحاكم على الشركة المساهمة، والممثّل بمجلس إداراتها (Fogarty، 2003؛ Adams & Ferreira، 2009)، بل إنّ مجالس الإدارة في حاجة إلى حوكمة، فالحاكم على الشركة المساهمة بحاجة لمن يحكم تصرفاته، وتمثّل عَلاقة المراجع الخارجي لشركة بيشة الزراعية، وهو الأستاذ: عبد الله شاهر مع مجلس إدارتها حالة على ذلك، حيث كلفه كتابة رأي سلبي أن يدافع عن نفسه في ديوان المظالم (محكمة التمييز) في القضية التي رفعها مجلس إدارة الشركة (عبد الله شاهر، تواصل شخصي).

فالشركة المساهمة عبارة عن عَلاقات تعاقدية متداخلة (nexus of contracts) (Hoyden et al.، 2011؛ Kornhauser، 1989؛ العديم، مقبول للنشر، 2024ب)، فدور مجلس الإدارة في أنموذج الشركة المساهمة ليس زاخر (Fogarty، 2003)؛ وإن رام ذلك، إنّ مكافآت التنفيذين التي يسمح أنموذج الشركة المساهمة بأن ما يحصلون عليه رمز تألقهم (Fogarty، 2003)، ويجادل (Tapscott & Ticoll) (2003م) بأنّ تشغيل المنشأة أنيط بتنفيذييها، وأن مهمة ضمان الشفافية والمحاسبة أسندت لمجلس الإدارة، ولكن واقعيًا الكثير من مجالس الإدارة تقوم بأعمال هي في حقيقتها امتداد لمهمة التنفيذيين، مما يُبقي وضع المنشأة كما كانت قبل حوكمتها: حملة الأسهم يملكون، والتنفيذيين يتحكمون (Tapscott & Ticoll، 2003: 221).

ثَمّةَ فئة من الملاك في ازدياد مضطرد، ممثلة بالمؤسسات المالية وبيوت المال وصناديق التقاعد والصناديق الاستثمارية، هذا واقع السوق الأمريكي (Previts،....؛ Previts and Merino، 1998)، وهم في جملتهم يسمون بـالمنظمات المستثمرة (Institutional investors)، فهم مندوبو المدخرين الفرديين (مينك، 2001م)، إنّ هذه المنظمات المالية على قدر من المعلوماتية والمعرفة المالية والاستثمارية، وملكياتها في الشركات المساهمة ذوات أوزان، وبخاصة بمقارنتها مع المفرد المستثمر، الذي ليس له إلا خيارين، إما انتظار توزيعات الأرباح، أو بيع السهم؛ تحصيلًا لقيمته، وتحقيقًا لمكاسب إن كان سعره السوقي وقت البيع أعظم من سعر اقتنائه، فقرارات حيازة أسهم شركة مساهمة، لتضم للمحافظ الاستثمارية التي تديرها المنظمات المالية، مبنيةٌ على معادلاتٍ محددةٍ سلفا، وليس على أداء هذه الشركات (Tapscott & Ticoll، 2003)، وهذه الإستراتيجية في التنويع في الاستثمارات جعلت أداء هذه المؤسسات المالية مماثل لأداء مؤشر السوق، فالتشغيل في هذ المؤسسات المالية يقوم على متابعة أداء هذه الشركات وليس حوكمتها، فأوقات العاملين في هذه المؤسسات المالية بالكاد يكفي للمتابعة وليس للحوكمة، فلا تساهم المنظمات الاستثمارية في حوكمة الشركات التي تملك أسهمًا فيها (Tapscott & Ticoll، 2003م)، وعدم وجود أمثال هؤلاء المستثمرين في مجالس الإدارات لا يقويها، وكذلك يوحي أنّ دور مجالس الإدارة في حوكمة الشركة المساهمة قد لا يكون كما يُظَنُّ به.

إنّ الحوكمة في المملكة العربية السعودية غير فعالّة في الإشراف على الإدارة التنفيذية (Al-Adeem & Al-Sogair، 2019م)، ففعالية لجنة لمراجعة كأحد آليات حوكمة الشركة المساهمة محل شك الأكاديميين (Adelopo, 2012)، حيث يفضّل التنفيذي عَلاقة لصيقة مع مراجعه الخارجي (Fogarty، 2003)، فلهم القدرة على إقناع لجان المراجعة، أنّ ضرورة الحفاظ على هذه العَلاقة أحد مسوغات إقناع لجان المراجعة (Fogarty، 2003)، حيث كانت الإدارات التنفيذية للشركات المساهمة في جمهورية العراق

على سبيل المثال: تعيّن مراجعها الخارجي (الفضل، 2000م)6، وهذا الحال واقعًا ليس استثناءً عنه في بعض البلدان، العراق على سبيل المثال: في المملكة العربية السعودية (باسودان وآخرون، 2004م)؛ بالرغم من منصوص مواد نظام الشركات في المملكة العربية السعودية، التي أعطت الحق للجمعية العمومية في اختيار مراجع حسابات الشركة؛ تمثيلاً لمصالحهم (العديم، 2017ب).

ففي حالة عدم قدرة طرف في العَلاقات التعاقدية المتداخلة (nexus of contracts) الاضطلاع بدوره حقيقةً، فعليه الظهور أنه قائمٌ به؛ للحفاظ على موقعه في أنموذج الشركة المساهمة، فعلى سبيل المثال: على المراجع الخارجي الظهور مستقلًا عن إدارة الشركة المساهمة؛ ليبقى في سوق المراجعة الخارجية (Al-Adeem، 2015م)، في حين أنّه قد يكون حقيقةً مشاركًا للإدارة التنفيذية في تسييرها؛ منتفعًا من وجودها كما ينتفع المدير التنفيذي، وباقي أصحاب المصالح (Al-Adeem، 2022b).

فالشركات المساهمة الدولية أو ما توصم بأنها متعددة الجنسيات أُوجِدَتْ في الوجود لغايات عظمى؛ منها على سبيل المثال: حكم العالم (Korten، 2001م)، فثَمّةَ تأثير على سيادةِ دولٍ غزتها وأسواقها الشركاتُ الدوليةُ متعددةُ الجنسياتِ (عجيل والشكرجي، 2015م، سعيد، 1986م)، إنّ بعض الغايات وإنْ كانت حقيقةً لا يصرّح بها، فعلى سبيل المثال: تعطيل سيادة دولٍ قد لا يصرّح بها في أنظمة هذه الشركات وعقود تأسيسها (انظرْ على سبيل المثال: سعيد، 1986م؛ Clark، 1996م)، ولكن تفصح عن توسعها في عرض منتجاتها ووصولها لطالبِي سلعها وخدماتها في كل حدبٍ وصوبٍ.

إنّ الشركة المساهمة قناعٌ (mask) قد لا يُرَى لابسه، فملكية الشركة المساهمة مفتتةٌ بين أفراد وجهات في أحايين كثيرة في أصقاع من المعمورة، قد تتحكم بتسيير عملياتها فئة متى ما ملكت غالبية الأسهم؛ حاملة الأصوات، وقد تتحقق الأغلبية بنسبٍ ليست قريبة لنصف عدد الأصوات، فقد يكون مؤثر في قرارات شركةٍ مساهمةٍ، متى ما كان حاملًا لأسهمٍ لها، كانت الأكثر حملاً لفرد من ملاكها، فقد يكون فرد مؤثر؛ إنْ هو ملك 5% من جملة الأسهم المطروحة والمتداولة.

8- خاتمة :

ليس واقعيًا توقع أنْ تكون جميع الشركات المساهمة صادقة (Berendon، 2003م)، فهي بذلك شأنها شأن أي سوق فيه النصاب والسارق (Berendon، 2003م)، لدى الشركات نزعة لسوء توظيف واستخدام المحاسبة؛ للتضليل على المستثمرين من غير خوف (Berendon، 2003م).

قد تحمل تقنية المعلومات والانفجارات المعرفية في الإدارة، والتعامل مع البيانات على سبيل المثال: التعامل مع البيانات الضخمة، وتحليلات البيانات والذكاء الصنعي؛ تمكينًا لمراجعة عمليات الشركات المساهمة بشكل آني، ولكن يبقى استيعاب وإدراك تشغيل الشركات المساهمة تحدٍ أمام المجتمع وأفراده، وبخاصة فرادى المستثمرين، من الذين لا يختارون دورًا فاعلًا في العَلاقات التعاقدية المكونة للشركة المساهمة، فلا بد من إعادة النظر فيها لتنظيرها، بحيث يُنظر للطرف الأقوى فيها أنّه مالكها، وأنّ الممول مغامرٌ معه بماله، وقد يكون في أفضل حالٍ كونه شريكًا (العديم، 2024أ،2024ب، مقبول للنشر، Al-Adeem، 2017a).

المراجع :-

أولا : المراجع باللغة العربية :

أبو الخير، مدثر. جريدة الرياض. عدده 14192 (الخميس 16 ربيع الآخر 1428هـ - 3 مايو 2007م). قواعد وسلوكيات المهنة تُنتهك في الشركات المتداولة أسهمها في السوق المالية. خبراء لـ "الرياض": تجاوزات لدى المحاسبين القانونيين بهدف الحصول على عمليات المراجعة بأتعاب مخفضة <http://www.alriyadh.com/246846>

ال عباس، محمد. جريدة الرياض. عدده 14192 (الخميس 16 ربيع الآخر 1428هـ - 3 مايو 2007م). قواعد وسلوكيات المهنة تُنتهك في الشركات المتداولة أسهمها في السوق المالية. خبراء لـ "الرياض": تجاوزات لدى المحاسبين القانونيين بهدف الحصول على عمليات المراجعة بأتعاب مخفضة <http://www.alriyadh.com/246846>

الحميّد، عبد الرحمن بن إبراهيم. (2009)، نظرية المحاسبة. مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.

العديم، خالد، (2010). صلاحية ومناسبة التنظير المعياري لبناء وتطوير نظرية محاسبية، مجلة المحاسبة، جمعية المحاسبة السعودية، السنة الرابعة عشر، العدد 51، ص 30-33.

العديم، خالد. (2011). تأثير نشأة المحاسبة من الممارسة والتطبيق العملي على بشأن تطوير نظرية محاسبية، مجلة المحاسبة، جمعية المحاسبة السعودية، عدد 53: ص.15.

[6] يلزم التنويه أنّ دراسة الفضل (2003م) كانت في طُبِّقَت في العراق خلال الفترات (1995-2000م)، عندما كان يتمتع العراق بحكم ذاتي قبل أنْ يتم احتلاله من قبل قوات الولايات المتحدة الأمريكية عام (2003م)

العديم، خالد بن رشيد. (2015). العلاقة بين أتعاب المراجعة وأتعاب الخدمات الاستشارية، المجلة العربية للمحاسبة، اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة بجامعات دول مجلس التعاون تنشر عن طريق مركز النشر العلمي ـ جامعة البحرين. المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ديسمبر.

العديم، خالد بن رشيد. (2018). تأثير تقديم الخدمات الاستشارية الأخرى على قرار مكتب المراجعة في تقديم خدمات المراجعة لعميل المراجعة: دراسة استطلاعية. مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية (AUJAA). العدد: 3، 148-179.

العديم، خالد بن رشيد. (2017أ). مساهمة تجربة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتأطير وتوحيد الممارسات المحاسبية في إثراء الفكر المحاسبي: دراسة تحليلية نقدية، مجلة الفكر المحاسبي. ابريل: الصفحات 531-566.

العديم، خالد بن رشيد. (2017ب). أهمية الإعلان عن تغيير المراجع الخارجي للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للمتطلبات النظامية والمهنية، يوليو، مجلة الفكر المحاسبي. السنة الحادية والعشرين. العدد الثاني/ الجزء الأول. (مصنفة في قواعد بيانات المنظومة).

العديم، خالد بن رشيد. (2018). حاجة أي تجمع بشري إلى مهنتي المحاسبة والمراجعة وإلى توطينهما، المحاسبة والمراجعة في الخليج، نشرة نصف سنوية تصدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس تعاون الخليج العربية، ديسمبر، 2018، الصفحات: 16-17.

عسيري, م. س. ع., محمد سعد عسيري, الحناوي, السيد محمود السيد, البديدي, حسين صالح, ... & محمد فايع. (2023). أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي على جودة وأتمتة إجراءات المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التجارية والبيئية. , 2(2), 466-501.

العديم، خالد بن رشيد. (2020). تعميق الفهم في الإطار المفاهيمي (الفكري/النظري) للمحاسبة المالية، عمادة البحث العلمي (تمويل وناشر)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، تحت النشر.

العديم، خالد بن رشيد. (2024أ). الجذور التاريخية والإسلامية لنظام مسك الدفاتر ذات القيد المزدوج. المجلة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية، 2(1): 21-52.

العديم، خالد بن رشيد. (2024ب)، مراجعة قوائم وتقارير الشركة المساهمة خارجياً: بين حقٍ مبينٍ وسرابٍ مستحيلٍ. جاري العمل عليه. جامعة الملك سعود.

العديم، خالد بن رشيد. (مقبول للنشر)، التجارة والنظم الاقتصادية البشرية سياقٌ لفهم دور المحاسبة. لمجلة العربية للاقتصاد وإدارة الأعمال والدراسات المحاسبية.

الحناوي, ا. م. ا., & السيد محمود السيد. (2024). The Relationship between Corporate Social Responsibility Disclosure and Firm Value: The Mediating Role of stock liquidity-Evidence from Egypt. مجلة العلوم التجارية والبيئية, 3(1), 142-185.

العنزي، سعد علي حمود, & داود، فضيلة سلمان. (2012). تأثير حاكمية الشركة في تعزيز أخلاقيات الإعمال دراسة استطلاعية في عينة من المصارف الخاصة. Journal of Economics and Administrative Sciences, 18(66), 1-1.

الرفاعي، خليل محمود. (2014). مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان. مجلة الباحث، 14، 246-259.

البجعة, ع. ا., & علاء الدين. (2023). Impact of The Cost Structure on The Financial Performance in Light of The Application of Cloud Computing Systems in the Palestinian Electricity Companies. مجلة العلوم التجارية والبيئية, 2(2), 192-209.

السياري، سعد محمد. (2028). مفهوم الحوكمة .. التعريف والمبادئ. مال. 16 ديسمبر. متاح على الرابط: https://maaal.com/2018/12/116181-2/ آخر زيارة 2024/1/10م.

الشاطري، إيمان حسين، والعنقري، حسام عبدالمحسن (١٤٢٧ ه). انخفاض مستوى أتعاب المراجعة وآثاره على جودة الأداء المهني :دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية "مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد والإدارة،20(1): 132.

الكساسبة، صالح الشيخ محمد. (2012). الحاكمية المؤسسية و أثرها على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة.

الفضل، مؤيد محمد علي. (2003). تحليل أهمية العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي في العراق: دراسة مقارنة من وجهات نظر الشركات والمراجعين القانونيين، المجلة العربية للمحاسبة. المجلد السادس، العدد الأول. الصفحات: 23-55.

المنشاوي للدراسات والبحوث، (2012). حوكمة الشركات: المفاهيم والنظريات، وواقعها في إدارة الشركات العربية. يناير. متاح على الرابط: https://www.minshawi.com/vb/showthread.php?t=8819 آخر زيارة 2024/1/10.

باسودان، يوسف بن عبدالله، ومصطفى، صادق بن حامد، المعتاز، إحسان بن صالح. (2004). دراسة ميدانية للعوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي بالشركات المساهمة في المملة العربية السعودية. مجلة الادارة العامة، المجلد الرابع والأربعون، العدد الأول.، الصفحات: 137- 187.

سعيد، محمد السيد. (1986). الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية. دار عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

عجيل، إبراهيم محسن والشكرجي، اعتصام. (2015). الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة. مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، الأردن.

فراج، ثناء عطية، والعاطي، سيد أحمد. وجابر، أحمد، وجاد المولي، مصطفى، ويعقوب، عمر، وعمارة، محمد. (تاريخ النشر غير معروف) حوكمة الشركات وأخلاقيات مهنة المحاسبة. جامعة القاهرة.

رقية، أجمد، وكرامة، مروة، وفاكمة حمزة. (2012). آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري. الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري.

هيئة السوق المالية (CMA). (2006). لائحة حوكمة الشركات. المملكة العربية السعودية.

هيئة السوق المالية (CMA). (2009). لائحة حوكمة الشركات. المملكة العربية السعودية.

هيئة السوق المالية (CMA). (2015). لائحة حوكمة الشركات. المملكة العربية السعودية.
الموقع: https://cma.org.sa/AboutCMA/Pages/AboutCMA.aspx

هيئة السوق المالية (CMA). (2017). لائحة حوكمة الشركات. المملكة العربية السعودية. متاح على الرابط: https://cma.org.sa/en/RulesRegulations/Regulations/Documents/CGRegulations_en.pdf

معراج وآدم، (2012). نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية. الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

Adams, R. B., & Ferreira, D. (2009). Strong managers, weak boards?. CESifo Economic Studies, 55(3-4), 482-514.

Adelopo, I. (2012). Auditor independence: Auditing, corporate governance, and market confidence. London, UK: Gower Publishing Limited.

Al-Adeem, K. (2015). Sustaining mutual and market interests in the auditor and corporate client relationship. In Refereed Proceeding of the American Accounting Association Mid-Atlantic Region Meeting. April 23–25, 2015. <Available at http://aaahq.org/Portals/0/documents/misc/Mid-Atlantic%202015%20Proceedings%20up%20to%20p217.pdf >

Al-Adeem, K. R. (2017a). A need for theorizing corporation: An accounting perspective. International Journal of Accounting Research. 5(2): 166.

Al-Adeem, K.R. (2017b). Role of doctoral education in shaping minds and thinking: Reflection on my doctoral education at Case Western Reserve University. International Journal of Critical Accounting. 9, 5-6: 494-513, doi: 10.1504/IJCA.2017.090578

Al-Adeem, K. R. (2019a, March). Book review of: Understanding Mattessich and Ijiri: A Study of Accounting Thought. European Accounting Association, EAA Newsletter.
https://mailchi.mp/f9c88eb16bd9/eaa-newsletter-march-2019-2#Have%20you%20read

Al-Adeem, K. R. (2019b), Who decides what is publishable? Empirical study on the influence of a journal's editorial board on the observed paradigm shift in US academic accounting research. The North American Accounting Studies, 2(1), 1-21

. Al-Adeem, K. R. (2019c). Critique and an Extension of Nohora García‟ s Understanding Mattessich and Ijiri: A Study of Accounting Thought. International Journal of Accounting and Financial Reporting.Al-Adeem, K. R. (2021a). Properly identified imaginary needs, an inaccurately

proposed methodology: The case of Rochester school of accountancy's positive accounting methodology. Accounting and Management Information Systems 20: 607–45.

Al-Adeem, K. R. (2020b). Cultural challenges for countries implementing international financial reporting standards without contributing to their creation. African Journal of Accounting, Auditing and Finance 7(1): 66- 86.

Al-Adeem K. R. (2021a). Properly identified imaginary needs, an inaccurately proposed methodology: The case of Rochester school of accountancy's positive accounting methodology. Accounting and Management Information Systems 20: 607-645.

Al-Adeem KR. (2021b). Empirically investigating the presence of positive accounting research as the meta-theory for accounting academics: Further evidence from Saudi Arabia. The Journal of Accounting and Management. 11(3), 24.

Al-Adeem, K. R. (2022a). Revisiting the role of accounting from ancient to contemporary times: An attempt to evaluate the role of corporate accounting. Strategies in Accounting and Management, 3(4), 1-13.

Al-Adeem, K. R. (2022b). Reconceptualizing the Management–Auditor Relationship by Appling the General Partnership Contract to Challenge Independence. Journal of Accounting, Business and Management (JABM), 29(1), 155-193.

Al-Adeem, K. R. (2023a). The dilemma: Push-down accounting and the conceptual framework of financial accounting: A case of contradictions between relevance and reliability. Universal Journal of Accounting and Finance 11 (1), 1–8. doi:10.13189/ujaf.2023.110101

Al-Adeem K. (2023b). Dear investors: I am good at what I am for, accounting says. Austin Journal of Accounting, Auditing, Finance and Management. 3(1), 1-7.

Al-Adeem KR (2023c), Accounting as a sustainable crafted technology for human exchange activities with nature: A defense of accounting continuity. Frontiers in Environmental Science. 11:1165247. doi: 10.3389/fenvs.2023.1165247

Al-Adeem, K. R. (2014). Adequacy of The So-Called Accounting Truth to Muslim Society: An Empirical Investigation. Working paper. King Saud University. Saudi Arabia.

Al-Adeem, K. R., & Al-Sogair, I. (2019). Effectiveness of the board of directors in monitoring executive management: Preliminary evidence from Saudi Arabia. Journal of Governance and Regulation, 8(3), 72-82.

Al-Adeem, K. R., & Fogarty, T.J., (2010), Accounting Theory: A Neglected Topic in Academic Accounting Research. LAP Lambert Academic Publishing AG & Co. KG.

Al-Adeem, K. R., & Al-Sogair, I. (2019). Effectiveness of the board of directors in monitoring executive management: Preliminary evidence from Saudi Arabia. Journal of Governance and Regulation, 8(3), 72-82.

Amer, S., & Sajjad, M. A. M. (2014). Mudarabah—A new paradigm for corporate governance. European Journal of Business and Management, 6(6), 98-102.

American Institute for Certified Public Accountants (AICPA). (1994). Focus on Users — The Customers of Business Reporting" also known as the report of Jenkins Committee's (Special Committee on Financial Reporting officially known " Improving Business Reporting - A Customer Focus") Retrieved:

http://www.aicpa.org/InterestAreas/FRC/AccountingFinancialReporting/DownloadableDocuments/Jenkins%20Committee%20Report.pdf

Alharbi, A. M. & Al-Adeem, K. R. (2022). A defense on accounting discretion: An empirical

inquiry based on users' Awareness. Financial Markets, Institutions and Risks, 6(3), 26-39. http://doi.org/10.21272/fmir.6(3).26-39.2022

Al-Hazzani, M. M., & Al-Adeem, K. R. (2020). Do Corporations' Annual Reports Address Shareholders as Proprietors? Evidence from Saudi Arabia. International journal of Auditing and Accounting Studies, 2(2), 175-192.

Al-Twaijry, A. A., Brierley, J. A., & Gwilliam, D. R. (2003). The development of internal audit in Saudi Arabia: an institutional theory perspective. Critical Perspectives on Accounting, 14(5), 507-531.

Ashbaugh, H. (2004).Ethical Issues Related to the Provision of Audit and Non-Audit Services: Evidence from Academic Research. Journal of Business Ethics, 52 (2), 143-148.

Alshiban, R. F., & Al-Adeem, K. R. (2022). Empirically Investigating the Disclosure of Nonfinancial Information: A Content Study on Corporations Listed in the Saudi Capital Market. Journal of Risk and Financial Management, 15(6), 251.

Anderson, J. A. (1977). The potential impact of knowledge of market efficiency on the legal liability of auditors. The Accounting Review, 52(2)`, 417-426.

Anonymous & Harper, T. (1999). License to Steal: The Secret World of Wall Street and The Systematic Plundering of the American Investor. New York, NY: HarperBusiness.

A Statement of Objectives of the American Accounting Association. (1936). The Accounting Review. 11(1), 1-4.

Baskin, J. B. & Maranti, Jr., P. J. (1997). A History of Corporate Finance. Cambridge University Press.

Bayou, M. E. & Reinstein, A.(2001). "A Systemic View of Fraud Explaining its strategies, anatomy and process." Critical Perspectives on Accounting. 12 (4): 1-22.

Bayou, M. E., Reinstein, A., & Williams, P. F. (2011). To tell the truth: A discussion of issues concerning truth and ethics in accounting. Accounting, Organizations and Society, 36(2), 109-124.

Beattie, V., Fearnley, S., & Brandt, R. (2001). Behind Closed Doors. New York, NY: Palgrave.

Beaver, W. (2002). Review of the book Accounting Theory: An Information Content Perspective by John A. Christensen & Joel S. Demski, European Accounting Review. 11 (3), 631–633.

Belkaoui, A.R. (2004). Accounting Theory (5th ed.), London: Thomson Learning.

Berle, A. A. and Means, G. C. (1932). The Modern Corporation and Private Property. New York: Macmillan.

Berendon, A. (2003). The Number: How the Derive for Quarterly Earnings Corrupted Wall Street and Corporate American. New York, NY: Random House.

Boedker, C., & Chua, W. F. (2013). Accounting as an affective technology: A study of circulation, agency and entrancement. Accounting, Organizations and Society, 38(4), 245-267.

Brearey, C. H., & Al-Adeem, K. R. (2019). Thinking beyond the black box: Sterling shows accountants the way toward relevance. Journal of Finance and Accountancy, 26, 1-20.

Bricker, R., & Chandar, N. (2000). Where Berle and Means went wrong: A reassessment of capital market agency and financial reporting. Accounting, Organizations and Society, 25(6), 529-554.

Briloff, A. J. (1966). Old myths and new realities in accountancy. The Accounting Review, 41(3), 484-495.

Briloff, A. J. (1981). The Truth About Corporate Accounting. Harpercollins;

Burchell, S. Clubb, C. Hopwood, A. Hughes, J. and Nahapiet, J. (1980). "The roles of accounting in organizations and society." Accounting, Organizations and Society. 5 (1):5-27.

Carpenter, V. L., & Feroz, E. H. (2001). Institutional theory and accounting rule choice: an analysis of four US state governments' decisions to adopt generally accepted accounting principles. Accounting, organizations and society, 26(7-8), 565-596.

Chabrak, N. .(2011). The Shareholder Era and the Changing Nature of the Corporation. A Comment on "Managed by the Markets: How Finance Re-Shaped America" by G. Davis (OUP, 2009), Accounting, Economics, and Law: A Convivium 1 (2), Article 4, 1-14.

Chambers, R. J. (1960). The conditions of research and accounting. Journal of Accountancy. June: 33-38.

Chambers, R. J. (1984). Accounting-"one of the finest inventions of the human spirit". Contemporary Accounting Research, 1(1), 1-22.

Chambers, R. J. & Wolnizer, P. W. (1991). "A true and fair view of position and results: the historical background." Accounting Business and Financial History. 1 (2): 197-213.

Chatfield, M. (1977). A History of Accounting Thought (Revised ed.), R.E. Krieger Pub. Co, Huntington, New York, USA.

Clark, T. (1996). Mechanisms of corporate rule. In J. Mander, & E. Goldsmith (Eds.), The Case against the Global Economy and for a Turn toward The Local (pp. 295-308). San Francisco, CA: Sierra Club Books

Coetsee, D. (2010). The role of accounting theory in the development of accounting principles. Meditari Accountancy Research. 8(1), 1-16.

Collina, S. O. Y., Tagessona, T., Anderssonb, A., Catob, J., & Hanssonb, K. (2009). Explaining the choice of accounting standards in municipal corporations: Positive accounting theory and institutional theory as competitive or concurrent theories. Critical perspectives on Accounting, 20, 141-174.

Cottell, P. G and Perlin, T. M. (1990). Accounting Ethics. Connecticut NY: Quorum Books.

Conway, R. A. (2020). The Truth about Public Accounting: Understanding and Managing the Risks the Auditors Bring to the Audit. Independently published.

Cowan, T. K. (1968). A pragmatic approach to accounting theory. The Accounting Review. 43 (1): 94-100.

Davis, G. F. (2009). Managed by the Markets: How Finance Re-Shaped America. OUP Oxford.

DeLong, J.B. (1991). Did J. P. Morgan's Men Add Value? An Economist's Perspective on Financial Capitalism. In P. Termin (Ed.), Inside The Business of Enterprise: Historical Perspectives on the Use of Information (pp. 205-249). National Bureau of Economic Research. University of Chicago Press.

DeZoort, F. T., & Taylor, M. H. (2015). Commentary- public interest view of auditor independence: Moving toward auditor reliability when considering and promoting audit quality. Accounting and the Public Interest, 15(1), pp.53-63.

DeZoort, F. T., Holt, T., & Taylor, M. H. (2012). A test of the auditor reliability framework using lenders' judgments. Accounting, Organizations and Society, 37(8), pp.519-533.

DiMaggio, P. J. and W. W. Powell. 1983. The Iron cage revisited: Institutional isomorphism and collective rationality in organizational fields. American Sociological Review, 48 (April): 147-160.

DiPiazza Jr, S. A., & Eccles, R. G. (2002). Building public trust: The future of corporate reporting. John Wiley & Sons.

DR Scott (1926). Conservatism in inventory valuations. Papers and Proceedings of Tenth Annual Meeting of the American Accounting Association of University Instructors of Accounting . The

Accounting Review. 1(1):18-30

Fogarty, T. J. (1996). The imagery and reality of peer review in the US: Insights from institutional theory. Accounting, Organizations and Society, 21(2-3), 243-267.

Fogarty, T.J. (2003). Circle 'round' the wagons: Sarbanes Oxley and impression management. The American Accounting Association (AAA) Annual Meetings, Honolulu, August.

Fogarty, T. J., & Rogers, R. K. (2005). Financial analysts' reports: an extended institutional theory evaluation. Accounting, Organizations and Society, 30(4), 331-356.

Gaffikin, M.J.R. (1987). The methodology of early accounting theorists. Abacus. vol. 23. no. 1: 17–29.

García, N. (2017), Understanding Mattessich and Ijiri: A study of accounting thought. Emerald Publishing.

Gore, P. (1992). The FASB Conceptual Framework Project 1973-1985: An Analysis. Manchester, UK: Manchester University Press.

Guerreiro, M. S., Lima Rodrigues, L., & Craig, R. (2021). Institutional theory and IFRS: an agenda for future research. Spanish Journal of Finance and Accounting/Revista Española de Financiación y Contabilidad, 50(1), 65-88.

Hackett, W. & Mobley, S. (1976). An Auditing Perspective of the Historical Development of Internal Control. Auditing Symposium III: Proceedings of the 1976 Touche Ross/University of Kansas Symposium on Auditing Problems, Lawrence, Kansas: University of Kansas.

Hatfield, H. R. (1924). Historical defense of bookkeeping. Journal of Accountancy, 37(4), 241-253.

Hendriksen, E. S. & Breda, M. (2001). Accounting Theory. McGraw-Hill: New York.

Hines, R.D. (1988). Popper's methodology of falsificationism and accounting research. The Accounting Review. 63 (4): 657-662.

Hopwood, A. G. (1983) On trying to study accounting in the contexts in which it operates. Accounting, Organizations and Society. 8(1/2), 278-305.

Houghton, K. A. (1987). True and fair view: An empirical study of connotative meaning. Accounting, Organizations and Society, 12(2), 143-152.

Hoyden, G. M., Bodie, M. T., & Ribstein, L. E. (2011). The Uncorporation and the Unraveling of" Nexus of Contracts" Theory. Available at:

http://repository.law.umich.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1156&context=mlr

Jensen, M., & Meckling, W. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. Journal of Financial Economics, 3, 305-360.

Ijiri, Y. (1967). The Foundations of Accounting Measurement: A Mathematical, Economic, and Behavioral. Prentic-Hall Inc, Englewood, NJ.

Kats, P. (1930). A surmise regarding the origin of bookkeeping by double entry. The Accounting Review, 5(4), 311-316.

Khadaroo, M. I. (2005). An institutional theory perspective on the UK's Private Finance Initiative (PFI) accounting standard setting process. Public Management Review, 7(1), 69-94.

Kieso, D.E., Weygandt, J.J., & Warfield T.D. (2004). Intermediate Accounting (11th Ed.). New York, NY: J. Wiley.

King, T.A. (2006). More Than A Numbers Game: A Brief History of Accounting, John Wiley & Sons.

Kirk, N. (2006). Perceptions of the true and fair view concept: An empirical

investigation. Abacus, 42(2), 205-235.

Kornhauser, L. A. The Nexus of Contracts Approach to Corporations: A Comment on Easterbrook and Fischel"(1989). Colum. L. Rev., 89, 1449. available at:

https://www.jstor.org/stable/1122808?seq=1#page_scan_tab_contents

Korten, D. C. (2001). When Corporations Rule the World (2nd ed.). Kumarian Press

Lee, T. A. (2006a). The FASB and accounting for economic reality. Accounting and the Public Interest, 6(1), 1-21.

Lee, T. A. (2006b). Reply to Contemprory—Cunning Plans, Spinners, and Ideologues: Blackadder and Baldrick Try Accounting for Economic Reality. Accounting and the Public Interest, 6(1), 45-50.

Lee, T.A. (2009). Financial accounting theory. In J.R. Edwards, & S.P. Walker (Eds.), The Routledge Companion to Accounting Theory. (pp. 139–161). Routledge Taylor & Francis Group.

Lehman, G. (2005). A critical perspective on the harmonization of accounting in a global world. Critical Perspectives on Accounting 16(7): 975-992.

Levitt Jr, A. (1998). The numbers game. The CPA Journal, 68(12), 14.

Levitt, A. (2002). Take on the Street: What Wall St. and Corporate America Don't Want You to Know/What You Can Do to Fight Back. Vintage.

Levvit, A. (2002). Oversight Hearing on "Accounting and Investor Protection Issues Raised by Enron and Other Public Companies." Prepared Statement of The Honorable Arthur Levitt, Jr. Chairman, Securities and Exchange Commission Retrieved:

https://www.iasplus.com/en/binary/resource/levitt.pdf

Littleton, A. C. (1966/1981). Accounting Evolution to 1900. The Academy of Accounting Historians. Accounting History Classical Series.

Luo, Y. (2005). An organizational perspective of corruption1. Management and Organization Review, 1(1), 119-154.

Macintosh, N. B., T. Shearer, D. B. Thornton, and M. Welker. (2000). Accounting as simulacrum and hyperreality: Perspectives on income and capital. Accounting, Organizations and Society 25(1): 13– 50

MacNeal, K. (1939). Truth in Accounting. University of Pennsylvania Press.

Mattessich, R. V. (2009). FASB and social reality—An alternate realist view. Accounting and the Public Interest, 9(1), 39-64.

Mattessich, R. (2013). Reality and Accounting: Ontological Explorations in the Economic and Social Sciences. /new. Routledge., York, NY.

Mautz, R. K., & Sharaf, H. (1961). The Philosophy of Auditing. Sarasota, FL: American Accounting Association.

McKernan, J. F., & Kosmala, K. (2007). Doing the truth: religion–deconstruction–justice, and accounting. Accounting, Auditing & Accountability Journal.20 (5), 729-746.

Merino, B.D. (1993). An analysis of the development of accounting knowledge: A pragmatic approach. Accounting, Organizations and Society 18(2-3): 163-185.

Montgomery, R. H. (1916). Auditing: Theory and Practice. Ronald Press Company.

Morgan, G. (1988). Accounting as reality construction: towards a new epistemology for accounting practice. Accounting, Organizations and Society, 13(5), 477-485.

Nahapiet, J. (1988). The rhetoric and reality of an accounting change: A study of resource allocation. Accounting, Organizations and Society, 13(4), 333-358.

Pillay, S., & Kluvers, R. (2014). An institutional theory perspective on corruption: The case of a developing democracy. Financial Accountability & Management, 30(1), 95-119.

Parker, R. H., Wolnizer, P. W., & Nobes, C. (Eds.). (1996). Readings in True and Fair. Taylor & Francis.

Reiter, S. A., & Williams, P. F. (2004). The philosophy and rhetoric of auditor independence concepts. Business Ethics Quarterly, 14(3), 355-376.

Robertson و, J. C. (1988). Auditing Symposium IX: Proceedings of the 1988 Touche Ross/University of Kansas Symposium on Auditing Problems, pp. 033-044; Retrieved: https://egrove.olemiss.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1035&context=dl_proceedings

Roe, M. J. (1994). Strong Managers, Weak Owners: The Political Roots of American Corporate Finance. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Ronen, J. (2006). A proposed corporate governance reform: Financial statements insurance. Journal of Engineering and Technology Management, 23(1-2), pp.130-146.

Ronen, J. (2010). Corporate audits and how to fix them. Journal of Economic Perspectives, 24(2), pp.189-210.

Ronen, J., & Sagat, K. A. (2007). The public auditor as an explicit insurer of client restatements: A proposal to promote market efficiency. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 22(3), pp.511-526.

Rutherford, B. A. (1985). The true and fair view doctrine: a search for explication. Journal of Business Finance & Accounting, 12(4), 483-494.

Rutherford, B. A. (1988). The explication of the true and fair view doctrine: a reply. Journal of Business Finance & Accounting, 15(1), 125-127.

Scapens, R. W., & Varoutsa, E. (2010). Accounting in inter-organisational relationships—the institutional theory perspective. In Accounting in networks (pp. 328-355). Routledge.

Schandl, C. W. (1978). Theory of Auditing: Evaluation, Investigation, and Judgement. Houston, TX: Scholars Book Co.

Sikka, P., & Stittle, J. (2019). Debunking the myth of shareholder ownership of companies: Some implications for corporate governance and financial reporting. Critical Perspectives on Accounting, 63, 1-14.

Smith, B. M. (2003). The Equity Culture: The Story of the Global Stock Market. Macmillan.

Smith, B. M. (2004). A History of the Global Stock Market: from Ancient Rome to Silicon Valley. University of Chicago press.

Statement on Accounting Theory and Theory Acceptance (SATTA). (1977). American Accounting Association Committee on Concepts and Standards for Externals Financial Reports. Sarasota, FL: American Accounting Association

Stewart, I. C. (1988). The explication of the true and fair view doctrine: a comment. Journal of Business Finance & Accounting, 15(1), 115-123.

Sudibyo, Y. A., & Jianfu, S. (2015). Institutional theory for explaining corruption: An empirical study on public sector organizations in China and Indonesia. Corporate Ownership and Control, 13(1), 817-958.

Tapscott, D., & Ticoll, D. (2003). The Naked Corporation: How the Age of Transparency Will Revolutionize Business. New York, NY: free Press.

Taylor, M. H., DeZoort, F. T., Munn, E., & Thomas, M. W. (2003). A proposed framework emphasizing auditor reliability over auditor independence. Accounting Horizons, 17(3), 257-266.

Thompson, G. (1991). Is accounting rhetorical? Methodology, Luca Pacioli and printing. Accounting, Organizations and Society, 16(5-6), 572-599.

Tinker, T. (2004). The Enlightenment and its discontents: Antinomies of Christianity, Islam and the calculative sciences. Accounting, Auditing & Accountability Journal, 17(3), 442-475.

Tsamenyi, M., Cullen, J., & González, J. M. G. (2006). Changes in accounting and financial information system in a Spanish electricity company: A new institutional theory analysis.

Management Accounting Research, 17(4), 409-432.

Vatter, W. J. (1963). Postulates and principles. Journal of Accounting Research. Autumn. 1(2):179-197.

Wallace, W. A. (1980). The economic role of the audit in free and regulated markets (The Touche Ross and Co. aid to education program] [Reprinted in Auditing Monographs (New York: Macmillan Publishing Co., 1985); translation into Japanese by five auditing scholars was published by Dobunnkan (1991)]. Now accessible at:

http://www.raw.rutgers.edu/raw/wallace/homepage.html.

Wallace, W. A. (1987). The economic role of the audit in free and regulated markets: A review. Research in Accounting Regulation, 1, 7–34.

Wallace, W. A. (2004). The economic role of the audit in free and regulated markets: A look back and a look forward. Research in Accounting Regulation, 17, 267-298.

Watts, R. (1974). Accounting objectives. Working paper series No. 7408. University of Rochester. Retrieved: file:///C:/Users/User/Downloads/Watts_AccountingObj%20(1).pdf

Watts, R. L. (1977). Corporate financial statements, a product of the market and political processes. Australian Journal of Management, 2(1), 53-75.

Watts, R. (1983), The Evolution of Economics-Based Empirical Research in Accounting, The SAXE Lecture in Accounting. Retrieved

https://academicworks.cuny.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2075&context=bb_pubs

last visit 8/14/2023.

Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1978). Positive accounting theory for the determination of accounting. The Accounting Review, 53(1), 112–134.

Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1979). The demand for and supply of accounting theories: the market for excuses. The Accounting Review, 54(2), 273–304.

Watts, R., & Zimmerman, J. L. (1981). The markets for independence and independent auditors. Working Paper. Retrieved:

file:///C:/Users/User/Downloads/Watts_Zimmerman_MarketsIndp%20(3).pdf

last access 11/25/2020.

Watts, R., & Zimmerman, J. L. (1982). Auditors and the Determination of Accounting Standards. Working Paper. Retrieved:

file:///C:/Users/User/Downloads/Watts_Zimmerman_Audit&Account.pdf

last access 11/25/2020.

Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1983). Agency problems, auditing, and the theory of the firm: Some evidence. The Journal of Law and Economics, 26(3), 613-633.

Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1986). Positive Accounting Theory. New Jersey: Prentice-Hall.

Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1990). Positive accounting theory: A ten year perspective. The Accounting Review, 65(1), 131–156.

White, G. I., Sondhi, A. A., and Fried, D. (2003). The Analysis and the Use of Financial Statements (3rd ed.). Hoboken, NJ: John Wiley & Sons, Inc.

Williams, P. F. 2006. Accounting for economic reality: Whose reality, which justice? Accounting and the Public Interest. 6: 37–44.

Wolk, H. I. Dodd, J. L. and Tearney, M. G. (2004). "Accounting Theory: Conceptual Issues in A Political and Economic Environment. (6th ed.)" Mason, OH: Thomson South-Western.

Yamey, B, S. (1947). Notes on the origin of double-entry bookkeeping. The Accounting Review 22(3): 263-272.

Young, J. J. (2006). Making up users. Accounting, Organizations and Society. 31(6), 579-600.